المثقفون بين الواجب والممكن

ثلاثة متغيرات حاكمة في أية مقاربة راهنة لمسألة الثقافة والمثقفين والعلاقة بين المثقف والسلطة في (العالم العربي) وهي:

1- هيمنة الانشغالات الأمنية والسياسية والبحث عن متطلبات الحياة اليومية على حساب تراجع دور ومركزية الثقافة والمثقفين.

2- تسطيح معنى المثقف والثقافة وغلبة الكم على الكيف.

3- عملية إزاحة للمثقف الشمولي أو الوطني الجامع لصالح المثقف الطائفي والمذهبي والإثني.

هذه المتغيرات أو المستجدات أثرت على مكانة ودور الثقافة والمثقفين ونظرة الجمهور لهم. ما قبل الانهيارات الكبرى التي أصابت الدولة الوطنية بسبب فوضى الربيع العربي كان الإشكال الرئيس عند الحديث عن الثقافة والمثقفين تتمركز حول حرية الرأي والتعبير وعلاقة المثقف بالسلطة والسلطان، وآنذاك كانت السلطة سلطة واحدة ومهيمنة وهي سلطة الدولة المحتكرة لأدوات الهيمنة والتسلط، والسلطان هو الحاكم ملكاً أو رئيساً حيث لا سلطة تعلو على سلطته، أما اليوم فلم تعد سلطة الدولة السلطة الوحيدة التي تحتكر أدوات القهر والتسلط، ولم يعد هناك سلطاناً وحيداً متفرداً بالسلطة في حيزها السياسي أو الاجتماعي.

السلطان اليوم لم يعد الحاكم الوحيد الأوحد بل جماعات متعددة كل منها تنصّب نفسها مرجعية للشعب ولكلّ منها سلطتها وسلطانها، سلطان المال أو سلطان الدين أو سلطة الانتماءات المحلية أو عصبيات ما قبل الدولة، وقدرتها على المنع والمنح وقدرتها على التحشيد والاستقطاب، وبالتالي أصبح المثقف في مواجهة سلطات متعددة عليه مواجهتها جميعا إن أراد أن يكون مثقفاً بالمفهوم الحقيقي للمثقف، أو

الانضواء تحت سلطة إحداها مما قد يفقده صفة المثقف.

من منطلق أن المثقفين والمفكرين بكل تسمياتهم أو تصنيفاتهم – المثقف /المفكر العضوي، المثقف /المفكر الطليعي، المثقف /المفكر النقدي، المثقف /المفكر الرسولي... إلخ - يجب أن يكونوا في الطليعة وفي حالة تصادم مستمر مع كل أوجه الفساد والشطط في ممارسة السلطة، وفي حالة اشتباك مع الحياة اليومية ومشاكلها وتحدياتها، والسراج المنير الذي يمنح الأمل ويوجه الرأي العام نحو الطريق الصواب للخروج من الأزمة، من هذا المنطلق يلوم البعض المفكرين والمثقفين ويحمّلونهم مسؤولية ترك المجال لأشباه المثقفين ولمنتحلي صفة المفكر ولكَتَبة السلطان وتجار الفتاوى الدينية... إلخ، ويلومونهم لأنّهم انزووا وكثيرون منهم هاجر إلى بلاد الغرب التي طالما انتقدوا سياساتها.

دون تبرئة المثقفين من المسؤولية إلّا أنّ المفكر والمبدع ليس فدائياً دائماً وبالضرورة. فدائية المفكر والمثقف واستعداده للتضحية بحياته دفاعاً عن فكره وعن قضايا الأُمّة وإن كانت تتأتى من شخصية المثقف وقوّة وأهمية إبداعه ومن الرأي العام الذي يجله ويحترمه، إلّا أنّ شجاعة وفدائية المثقف تُستمد أيضاً وتتعزز من فضاء الحرية، حرية الرأي والتعبير التي يكفلها القانون، وفي العالم العربي انحسر فضاء الحرية عما كان قبل ما يسمى الربيع العربي. صحيح أنّ حرية الرأي والتعبير لم تكن سابقاً بأفضل حالها وكانت محدودة ومُحاصَرة، والسجون تعج بالمعتقلين السياسيين ولكن الحالة كانت أفضل من اليوم.

عندما يغيب الأمن وتسود فوضى وحرب أهلية يصبح القتل فيها على الهوية أو لمجرد الشبهة ودون محاكمة آنذاك تتراجع فضيلة الشجاعة والتحدي عند المثقفين ورجال الفكر الصادقين، ويتوشح بها العسكريون والسياسيون ومن والاهم من الكَتَبة وأشباه المثقفين، وحتى هؤلاء يستمرون صامدين في الميدان ليس لشجاعتهم، بل لأنّ لهم مصالح مادية يدافعون عنها، ولأنّهم يتحركون بحماية الجيش والأمن، وعندما يتحرك المثقف والمفكر متسلحاً بمسدس أو بمرافقين مسلحين تسقط عنه صفة المثقف.

لا شك أنّ الأنظمة العربية ما قبل فوضى الربيع العربي لم تكن أنظمة ديمقراطية، ولكن كان في سدة الحكم قادة كبار يحترمون أو يخشون نسبياً الفكر والمفكرين ويأخذون بعين الاعتبار الثقافة والمثقفين حتى وإن اختلفوا معهم في الرأي. قادة يقدمون أنفسهم أو يزعمون أنّهم يمثلون ويحمون القضايا الكبرى والفكر المعبر عنها، الوطن والوطنية، القومية والعروبة والمشروع القومي، الثورية والتقدمية والتحرر من الاستعمار... إلخ، أما اليوم فغالبية القادة والزعماء يفتقدون الصفة التمثيلية الجامعة لا على مستوى الدولة الوطنية ولا على مستوى المشروع القومي العربي ولا على مستوى تمثيل الفكر الثوري والتقدمي والتحرري.

غالبية الأنظمة السياسية اليوم يسيطر عليها الهاجس الأمني وكيفية الحفاظ على كراسي الحكم وعلى جغرافيا دولة حتى وإن كانت في حدود عشيرتهم وطائفتهم، والحفاظ على مصالحهم التي هي ثوابتهم ومرجعياتهم، بل يفرضونها كثوابت ومرجعيات للشعب أو ما تبقى منه!.

المشكلة لا تكمن في تراجع الفكر والمفكرين والثقافة والمثقفين بالإطلاق، فمثل هؤلاء موجودون وربما أكثر عدداً وأكثر حضوراً إعلامياً في زمن السبرانية والمال السياسي. نحن نتحدث عن مضمون الفكر والثقافة وعن نوعية المثقفين ورسالتهم، فمَن يملأ المشهد الثقافي والفكري اليوم يعكسون ويعبرون عن فكر طائفي أو مذهبي أو فئوي، ويعبرون عن ثقافة فرعية أو مضادة، أو كَتَبة مأجورين لهذه الجهة الخارجية أو تلك.

وأخيراً فإنّ الفجوة كبيرة ولا شك ما بين الواجب الذي على المثقفين القيام به والممكن الذي يقومون به الآن، وهي فجوة لا يتحمّل المسؤولية عنها المثقفون فقط بل النظام السياسي برمته وخصوصاً السياسيون، وأسوء هؤلاء السياسيون الذين يتولون مناصب ثقافية وسياسية معاً، فهذا الجمع بين الوظيفتين أو الدورين يجعلهم سياسيين فاشلين ويسيئون للثقافة في نفس الوقت.

إن كان المثقفون لا يتحملون الدور الرئيس فيما تشهده المنطقة من أزمات وانهيارات إلّا أنّ عليهم الرهان لإظهار المخاطر التي تهدد المنطقة وهويتها وتاريخها كما سيكون لهم دور في استنهاض الحالة الوطنية وإعادة بناء الدولة على أساس الديمقراطية والمواطنة والشراكة السياسية، لأنّ فوضى السلاح والحرب الأهلية مصدرها وأساسها خلل وفوضى في الثقافة والفكر وخلل في المنظومة القيمية.